المذكوره الا ان يريد المحب بالتعديم انها في ذلك الصوب
فحسن ويوافق ما مر في تفريعها قوله حتى الحاج في
اخره اي والحلال لانه صلى الله عليه وسلم اغتسل له خولها
عام الفتح وهو حلال قوله بفتح الكاف والمد اي وباكلاء
المهملة ويجوز صرفها وعدمه ويسمى الان بالحجون الثاني
وحكمة الدخول منها الاشعار بقصده محلا عالي المقدار
والتفاؤل بانه استولى على مطلوبه الذي قصدها من خيري
الدنيا والاخرة قوله راجعا الى طوى بسبب تقييد الخارج
لنحو التنعيم بيسن له ذلك قوله خرج من ثنية كداء ظاهر
ما ياتي في العلياء من ندب التعريج اليها لمن ليست على طريقه
انه يسن هنا ايضا وان لم يقل بما ياتي في الخروج الى عرفة
قوله والتنوين اي وعدمه قوله مر حل فتحها
يؤيد ما اقتضاه كلام المحب الطبري انها التي بنى عليها باب
الشبيكة ما اقتضاه كلام البدر بن جماعة من انها التي عندها
المحل المعروف بقبر ابي لهب سار ح فيه قوله وذكر بعضهم
اضعافا نقله ايضا في المجموع لكنه قال انه غريب بعيد قبل
لانه لم يقارف مكة معارفة انصراف بالكلية بل ليفعل ما بين
البيت والاجياد ومنى تعظيما لمكة ينتقل من علو الى سفل الذي
هو حكمة الخروج من الثنية السفلى وقد يجاب بما مر من انه انما
لم يسن له الاحرام من طرق مكة الا بعد لغير ما من المواقيت
لانه قرب غيرها قاصد المحل اشرف محلا منها فلو قيل بانه لم ينتقل
من علو الى سفل ممنوع الا ان يوجه بانه لم ينتقل الا لما يتوقف
عليه

عليه صحة نسكه فلم يكن ذلك انتقالا لسفل من هذه الحيثية
قوله واعلم ان المذهب الصحيح الى اخره مر ما ينبغي
عليه ايضا في المجموع وترد ابد الرد وم واعتمده المتاخرون
خلافا للرافعي حيث اعتمد ما ذكر عن الصيدلاني وغيره وذلك
لانه صلى الله عليه وسلم عدل اليها قصدا اذ هي على غير طريقه
كما يشهد له الحس بخلاف الغسل فانه الداخل من غير طريقه
المدينة لا يومر بالتعريج لذي طوى بل يغتسل من طريقه التي
ورد منها على نحو مسافة ذي طوى قاله في المجموع لكن بحث
المحب الطبري انه يسن لكل خارج التعريج اليها والاغتسال
بها اقتداء وتبركا وحرم به الزعفراني وابده بعضهم بانه
قياس ما مر في الثنية العليا لكن عرف الاستوى بما مر
ذكر فيها من الحكمة السابقة غير حاصل بغسلها بخلاف
الغسل فانه قصد منه النظام ثم نظر فيه بان العرج
للدخول منها يمر بذي طوى او يحاذيها فاذا امر المدني بذهابه
الى قبل وجهه ليغتسل بها ثم يرجع الى خلف فاتر غيره
وقد مر بها او غاير بها بالاولى ورد بانه لا توقف في ان
من صار هكذا يومر به حيث مر بها وليس الكلام فيه وانما
الكلام قبل صيرورته لهذه الحالة فاستثنى له حينئذ الدخول
من الثنية العليا ولا يقال مثله في الغسل هذا والذي
يظهر حمل كلام المجموع على اصل السنة وكلام المحب على ما
تمت ارادة الكمال فصح له التعريج اليها قصدا واكمل بكونه على
طريقه تحصيلا لكمال الاتباع ومن لا حصل له اصل السنة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)